Warith Scientific Journal

العراق واهداف الامم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة

Iraq and the United Nations 2030 Sustainable Development Goals

أ.م. د. قصي جاسم محمد[1]
Asst. Prof. Dr. Qusay Jasim Mohammed
جامعة تكريت، كلية الإدارة والأقتصاد
Tikrit University, College of Administration and Economics
qusayj39@tu.edu.iq
07723457005

ناظم جاسم محمد[2]
Nadhem Jasim Mohammed
معهد التدريب النفطي، بيجي
Oil Training Institute, Baiji
traing18@gmail.com
07734179240

أ. م. د. زياد عزالدين طه[3]
Asst. Prof. Dr. Ziad Ezz El-Din Taha
جامعة تكريت، كلية الإدارة والأقتصاد
Tikrit University, College of Administration and Economics
Ziad2015@tu.edu.iq
07706699632

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحديد مبررات ودواعي ظهور وانتشار مفهوم وابعاد التنمية المستدامة، ومعرفة اين يقف العراق استنادًا لمؤشرات اهداف التنمية المستدامة مع دراسة امكانات العراق بتحقيق اهداف التنمية المستدامة ال 17 في ظل التحديات والظروف المختلفة التي يواجهها. وتمثلت مشكلة الدراسة هل ان واقع الاقتصاد العراقي يستجيب لهذه الاهداف اعلاه؟ وهل بالإمكان تحقيق التنمية المستدامة، قبل التنمية الاقتصادية؟ وكانت فرضية البحث ان إذا تبنّت المؤسسات الحكومية العراقية إصلاحات حوكمة شاملة، فإن ذلك سيزيد من فاعلية تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. واشار البحث الى تحديد ابرز العوامل التي تؤثر بالتنمية المستدامة. وكانت اهم النتائج التي توصل لها البحث هي: من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة لابد من التوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي النمو الاقتصادي والإندماج الاجتماعي والحماية البيئية. واما ابرز توصيات البحث هي: المجتمع المستدام هو المجتمع الذي يعيش ضمن الحدود الدائمة الذاتية لمحيطة، و ان البيئة العراقية في الوقت الحاضر غير مؤهلة من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاقتصاد العراقي، اهداف الامم المتحدة.

Abstract:

The research aims to identify the justifications and reasons for the emergence and spread of the concept and dimensions of sustainable development, and to determine where Iraq stands based on the indicators of the Sustainable Development Goals, while studying Iraq's potential to achieve the 17 Sustainable Development Goals in light of the various challenges and circumstances it faces. The problem of the study was: Does the reality of the Iraqi economy respond to the above goals? Is it possible to achieve sustainable development before economic development? The research hypothesis was that if Iraqi government institutions adopt comprehensive governance reforms, this will increase the effectiveness of implementing the United Nations Sustainable Development Goals. The research identified the most prominent factors affecting sustainable development. The most important results reached by the research were: In order to achieve the Sustainable Development Goals, it is necessary to reconcile three basic elements: economic growth, social integration, and environmental protection. The most prominent recommendations of the research are: A sustainable society is one that lives within the permanent

boundaries of its surroundings, and that the Iraqi environment at the present time is not qualified to achieve the Sustainable Development Goals.

Keywords: Sustainable development, Iraqi economy, United Nations goals.

1-المقدمة:

لكي يتم تحقيق التنمية المستدامة فأنه لابد من التوفيق بين ثلاثة عناصر رئيسية وهي: النمو الاقتصادي والإندماج الاجتماعي وحماية البيئة، فعندما يكون العمل على الأستدامة لأي شيء يفترض وجوده اولاً، بمعنى الانطلاق الى نقطة أو مستوى ابعد او اعلى من الذي تحقق اصلاً، فعندما نتكلم عن التنمية المستدامة، يفترض ان التنمية الاقتصادية بكافة أبعادها المتعددة متحققة ونسعى لتحقيق او استدامة هذا الزخم التنموي من اجل تلبية احتياجات الحاضر وعلى الجانب الاخر عدم الاضرار باحتياجات المستقبل بمعظم مجالات الحياة البشرية والطبيعية، فالمجتمع المستدام هو المجتمع الذي يعيش ضمن الحدود الدائمة الذاتية لمحيطه، غير ان حال معظم البلدان النامية والأقل نموًا انها (متشككة) في أن التنمية المستدامة قد تكون أيديولوجية البلدان المتقدمة، البلدان الصناعية الغنية لفرض شروط وقواعد أكثر حزم وصرامة على المساعدات المقدمة، و ان العراق ليس بمنأى عن هذا الشي، اذ انه كان من بين البلدان التي استجابت وعملت منذ (2015) على تنفيذ ومتابعة الاهداف التي عرفت بأهداف التنمية المستدامة للمدة (2015-2030)، اذ تضمنت عدد من الاهداف الرئيسية والاهداف الثانوية وكذلك تضمنت مجموعة من المؤشرات، فكانت بواقع (17) هدف رئيس و (169) هدف ثانوي و (232) مؤشر، على الرغم من جميع الاحداث والمواقف والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية التي شهدها و مر بها العراق. وسيتم تقسيم هذا البحث الى اربعة مباحث: اذ يتضمن المبحث الاول : الاطار المنهجي للبحث، في حين يتناول المبحث الثاني الاطار النظري، اما المبحث الثالث فيتطرق الى الجانب الميداني، ويختم البحث بالمبحث الرابع الذي يشير الى اهم الاستنتاجات والتوصيات.

2 - الاطار المنهجي للبحث

2 - 1 مشكلة البحث

تمثلت مشكلة البحث اين يقف العراق استنادًا لمؤشرات اهداف التنمية المستدامة مع دراسة امكانات العراق بتحقيق اهداف التنمية المستدامة ال 17 في ظل التحديات والظروف المختلفة التي يواجهها، وكان السؤال الرئيسي الذي استند عليه البحث هو: هل ان واقع الاقتصاد العراقي يستجيب لهذه الاهداف اعلاه؟ وهل بالإمكان تحقيق التنمية المستدامة، قبل التنمية الاقتصادية؟

2 - 2 أهمية البحث

يستمد البحث اهميته من ان التنمية المستدامة والتي تسهم بشكل كبير في القدرة التنافسية الوطنية والنمو الاقتصادي المستدام، ويمكن تقليص الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية من خلال تبني اهداف التنمية المستدامة ال(17) ، وكذلك يستمد البحث اهميته من خلال تسليطة للضوء على مدى اهمية التنمية المستدامة.

2 - 3 اهداف البحث

هنالك العديد من الأهداف التي يحاول البحث تحقيقها في خضم استعراض اهم المفاهيم النظرية، وكان ابرز ما يهدف اليه البحث هو تحديد مبررات و دواعي ظهور وانتشار مفهوم و ابعاد التنمية المستدامة، ومعرفة اين يقف العراق استنادًا لمؤشرات اهداف التنمية المستدامة مع دراسة امكانات العراق بتحقيق اهداف التنمية المستدامة ال 17 في ظل التحديات والظروف المختلفة التي يواجهها.

2 - 4 فرضية البحث

إذا تبنّت المؤسسات الحكومية العراقية إصلاحات حوكمة شاملة (تشريعية، مؤسسية، ومالية) بالتنسيق مع الشركاء الدوليين والمحليين، فإن ذلك سيزيد من فاعلية تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030— ولا سيّما الأهداف 4، 6، 8، 9، 11، و 16— بمعدّل تحسّن ملموس في مؤشرات الاستدامة (التعليم، المياه والصرف الصحي، النمو الاقتصادي، التنويع الصناعي، المدن المستدامة، والحوكمة الرشيدة) خلال الفترة 2025-2030.

2 - 5 حدود البحث

1- الحدود الزمانية: تناولت المدة (2014-2022) بواقع البيانات السنوية.
2- الحدود المكانية: تضمنت الاقتصاد العراقي.
3- الحدود الموضوعية: شملت التنمية المستدامة وكذلك اهداف التنمية المستدامة

2 - 6 منهج البحث

لتحقيق اهداف البحث استخدم المنهج الوصفي التاريخي معتمداً على الدراسات النظرية التي وفرت الإطار النظري للبحث وكذلك الاعتماد على المنهج الكمي من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها بأستخدام بيانات الاقتصاد العراقي لإجراء التحليل الكمي على أساس سنوي.

3- الإطار النظري

3 - 1 مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة بالرغم من انه مفهوم حديث نسبيًا، غير انه تم الاشارة له كمفهوم عام وشامل للتنمية الاقتصادية، ففي القرن الثامن عشر تم التطرق لقضايا التنمية من قبل الاقتصاديين (آدم سميث)، وبالقرن التاسع عشر ايضا من قبل (كارل ماركس) والاقتصاديين (مالتوس وريكاردو وميل) حول بعض عناصر التنمية المستدامة (لكن من دون ذكر مفهوم المستدامة)(Tomislav, 2018 : 67). وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تمنح الأجيال القادمة فرصاً توازي تلك الفرص التي تم منحها واتاحتها للأجيال الحالية اذا لم تكن أكثر من ذلك، فأصبح النمو ورأس المال بمثابة الاسلوبان الوحيدان لأبتكار وخلق فرص قابلة للاستفادة بالنسبة للأجيال القادمة وتكون موازية لتلك المتاحة للأجيال الحالية (Klarin, 2018, 67). وكذلك عرفها(الجبوري، ٢٠٢١: ٢٢) بأنها التنمية التي تركز عالمحافظة على حقوق الاجيال القادمة لغرض مواجهة ندرة الموارد وزيادة السكان المستمرة لكي يتمكنون من العيش برفاهية. واشارا (بدوي والبلتاجي، 2012: 20) بأن التنمية المستدامة هي من شأنها أن تلبي الاحتياجات الحالية للأجيال دون أن تمس حقوق وإمكانيات الأجيال القادمة في توفير احتياجاتها ومتطلباتها .

3 - 2 اهداف التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأهداف(Hongbo, 2016: 23) ويمكن تلخيصها بما يأتي:

1- العمل على تحقيق حياة بأفضل المستويات لجميع السكان إذ تسعى التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط إلى تحسين نوعية الحياة بالنسبة للسكان في المجتمع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، على أن يتم ذلك بصورة عادلة ومقبولة كفيلة بضمان جميع الحقوق والحريات (غنيم وأبو زنط، 2010: 29) .

2- زيادة الوعي السكاني بالمشاكل والعقبات البيئية القائمة: أحد أهداف التنمية المستدامة زيادة وعي أفراد المجتمع بالمشكلات الموجودة والتي تتعرض لها البيئة والعمل على زيادة احساسهم بالمسؤولية الاجتماعية وكذلك دعوتهم للمشاركة الفعالة مع الحكومات بهدف ايجاد نتائج وحلول مناسبة واشراكهم بالتخطيط والتنفيذ لجميع البرامج والمشاريع التي لها الدور الفعال في المحافظة على التوازن البيئي (لطيف و عواد، 2019: 480).

3- المساهمة في تخفيف حدة الفقر: تعمل التنمية المستدامة على السعي من أجل التخفيف من حدة الفقر، إذ إن غالبية الفقراء من السكان عادة لا ينظرون ولا يكترثون بشؤون حماية البيئة والمحافظة عليها ويتجه معظم تركيزهم صوب تلبية ما يحتاجون إليه من خلال تغطيتهم لمتطلبات معيشتهم التي تضمن البقاء على قيد الحياة، فالبعض منهم مثلاً قد يضطر لزراعة الغابات من خلال تقطيع الأشجار بصورة كثيفة بشكل يفوق قدرتها على التجدد من أجل الحصول على ما يلزمهم دون أن يراعوا النتائج البيئية الخطرة المترتبة على هذه الأفعال، وهو ما يؤدي الى أن الحد من الفقر ليس مجرد ضرورة إنسانية وإنما هو يشكل آلية ناجعة التحقيق عملية التنمية المستدامة (Ngonde, 2018: 27).

4- اعتماد خطط مستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة: تعتمد التنمية المستدامة على أليات قابلة لعملية الاستدامة فضلاً عن وضع سياسات وطنية من أجل تبني إنجاز بيئة ابتكارية من أهم أبعادها وحيثياتها التركيز على تطوير وتعزيز البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتي يمكن عدها من العناصر الأساسية والمقومات الكفيلة من أجل نجاح التنمية المستدامة (الصقال، 322:2014).

5- ضمان وجود الامدادات الكافية من المياه الصحية: استعمال المياه في عملية التنمية الصناعية والزراعية والريفية، وتسعى الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على كمية من المياه في المساحة الكافية للأستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للجانب الأكبر من الطبقة الفقيرة، وتهدف عملية الاستدامة البيئية الى السعي لضمان الحماية التي تخص التجمعات المائية وكذلك المياه الجوفية وموارد المياه العذبة (كافي، 2017: 85).

6- إن التنمية المستدامة تهدف لإيجاد بيئية نظيفة خالية من التلوث من خلال الاهتمام بالماء والتربة والهواء، فضلاً عن توسيع نطاق مساحات الاقتصاد الأخضر بما يؤدي إلى تقليل ظاهرة التصحر (مناتي ومجيد، 2017: 6).

7- ايجاد شراكة على المستوى العالمي من أجل التنمية المستدامة: من خلال زيادة المعونات الانمائية الرسمية وتكثيف فرص الوصول للأسواق وتطوير النظام المالي والتجاري والانفتاح نحو العالم لتوفير احتياجات البلدان المشتركة، والعمل على تطوير سياسات وخطط لخلق العمل المنتج واللائق للفئة الشبابية عن طريق التعاون مع البلدان النامية (الطائي، 2019: 479).

8- التنمية المستدامة تهدف الى الترشيد في استعمال الموارد غير المتجددة (الناضبة): كما تعمل على ضمان إدارة الموارد بشكل فعال ومهني قادر على ان يحافظ على استفادة مستمرة من هذه الموارد بالشكل والصورة التي لا يتهدد فيها المخزون من رأس المال الطبيعي (أراضي وغابات وأنهار وغيرها) واتجاهها نحو الأنخفاض والاندثار بمرور الزمن(Moon, 2016: 6).

ان اهداف التنمية المستدامة الرئيسة الـ 17 كما ذكرنا في المقدمة سوف نستعرضها في الجانب الميداني.

3 - 3 العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة

يتبين من التتبع التاريخي لمسارات النشاطات التي ارتبطت بنشأة وظهور مفهوم التنمية المستدامة المعاصر منذ ستينيات القرن العشرون لغاية اعلان اهداف التنمية المستدامة في(2015)، ان البعد البيئي يكاد يكون هو القاسم المشترك لأغلب هذه النشاطات (Longya, 2019: 4). فالتنمية المستدامة بالمفهوم العام ترجع الجذور التاريخية المعاصرة لها كذلك للبعد البيئي، وبالأخص بأواخر الستينيات وأوائل السبعينيات للقرن العشرون عندما تزاحمت الاتجاهات والأفكار والرؤى المختلفة حول التطور والتقدم والاستدامة والتنمية والنمو، وتفاقم المشكلات البيئية العالمية مثل التغير المناخي، والأضرار التي لحقت بالنظم البيئية، والندرة في الموارد الطبيعية، والتلوث في الهواء والماء، لذا كان التلوث والتدهور البيئي التي نجم عن الأنشطة الاقتصادية البشرية موضع اهتمام البحوث والدراسات خاصة التي تشير لتوقع حدوث كوراث بيئية وشيكة الحصول(Tomislav, 2018: 69). و إن البعد البيئي للتنمية المستدامة هو احد الابعاد الاساسية والمهمة والضرورية ويقوم على ضرورة التزام تجسيد بقية مكوناتها وأبعادها والتي تؤدي الى العمل نحو الحد من انجراف التربة وايقاف تدمير الغطاء النباتي(Eun, 2018: 2). و ايضاً انه بعد اساسي من خلال تبني الوسائل كافة التي من شأنها أن تحد من استعمال المبيدات ومن الممارسات والتصرفات البشرية التي لها ضرر واضح على مختلف الأوساط الحيوية من مياه وغابات وهواء كذلك تؤدي الى توفير الحماية الكافية للمناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري (Lucas, 2018: 26). ولحماية الموارد الطبيعية الضرورية لإنتاج الوقود وكذلك لإنتاج المواد الغذائية عن طريق استغلال واستعمال الاراضي الزراعية بكفاءة ودقة اكبر فضلاً بأستحداث طرق وتكنولوجيا زراعية مستحدثة تساهم في زيادة الغلة، وكذلك تقع عليها مسؤولية معالجة التلوث ولاسيما في البلدان الصناعية بشكل جوهري والحد من التلوث عبر استعمال وسائل تكنولوجية وتبني العقلانية في استغلال الموارد(مجيد وناظم، 2019: 526).

ان الرؤية الأولى للتنمية المستدامة في بدايتها كانت قد انطلقت من المنظور البيئي، غير أنها سرعان ما انتشرت إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية (George, 2018: 6). ويعد هذا الجانب من الركائز المهمة التي ترتكز عليها التنمية المستدامة ولا يوجد غرابة في أن نجد تلازماً وانسجاماً يكاد يكون شبه تام بين مفهومي البيئة والتنمية ويمكن اعتبار البيئة بمكوناتها كافة من بشر وحيوان ونبات وغيرها ميداناً واسعاً للتأمل ومجالاً خصباً للدراسة والتقصي(الطاهر، 2013: 77).

4- الجانب الميداني

تسعى التنمية المستدامة في العراق الى مجموعة من النقاط اهمها: ان لا يتخلف أحد عن ركب التنمية/ تعزيز حقوق الإنسان، والعدالة والمساواة، ترابط التنمية والسلم والعدالة/ المسؤولية المشتركة/ الحق في التنمية/ احترام القانون الدولي وحق الشعوب تحت الاحتلال/ السياسات التضمينية الاستدامة، الترابط والتكامل، بالتلازم مع التكييف الوطني/ الحوكمة الرشيدة على كل المستويات، هذه ابرز المعالم والمؤشرات التي تؤكد بما لا يقبل الشك ان متطلبات بناء النموذج التنموي ضرورة وطنية، تضع في اولوياتها أن تكون القدرات المؤسسية والمجتمعية في صلب الاستراتيجيات المستقبلية لمساعدة الحكومة والشعب لوقف التراجع في المؤسسات والمجتمع في مستوى المعيشة وتعبئة الموارد والطاقات للنهوض في سلم التنمية وهذا هو المنطلق الرئيس لتحديد مسارات التنمية واستدامتها والتي تتطلب اعتماد استراتيجية على صعيد التنمية المكانية، وأخرى لتوليد النتائج المرجوة بما يتماشى مع الاحتياجات الخاصة بالمجتمع العراقي. **وهنا لا يمكن ضمان التنفيذ الناجح لأستراتيجية التنمية المستدامة (2015-2030) دون وجود السياسات والقدرات المطلوبة لخلق وضمان ما يلي:**

1- توفر بيئة وطنية سلمية وامنة لدولة انمائية فاعلة تتسم بدرجة من النزاهة والشفافية والمساءلة.
2- اقتصاد وطني متنوع يتسم بدرجة عالية من الانتعاش والنمو.
3- قاعدة بيانات ومعلومات عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنموية ذات مصداقية عالية.
4- جسم اداري رشيق مع قدر أعلى من تحمل المسؤولية.

4 - 1 إطار التنمية المستدامة 2030 في العراق

ان التوجهات الوطنية بإطار التنمية المستدامة في العراق 2030 يمكن تحديدها بالآتي:

1- برنامج الاصلاح الذي أطلقه رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في عام ٢٠١٤ عند تشكيل حكومته والذي ينسجم مع أهداف اجندة التنمية المستدامة في العديد من محاوره ومن ابرزها:

المحور الأول: عراق امن ومستقر.
المحور الثاني: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن.
المحور الثالث: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص.
المحور الرابع: الاصلاح الاداري والمالي للمؤسسات الحكومية .

2- تضمن الدستور العراقي عدداً من المواد تنسجم مع مبادئ التنمية المستدامة **ومن ابرزها:**

- المادة ١٦ والتي تنص على: تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك للعراقيين في العمل والخدمات وحق الجنسية التي لا يجوز إسقاطها لأي سبب.
- السلطة القضائية مستقلة وللمواطنين حق المشاركة بالشؤون العامة كحق التصويت والترشيح .
- نص الدستور على ثمان مواد اهمها المساواة بين العراقيين امام القانون بغض النظر عن الجنس واللون أو الدين او الوضع الاقتصادي والاجتماعي وصيانة الحق العام.
- الحق في الحياة والحرية والأمن التي لا يجوز الحرمان منها الا وفقاً للقانون وإعتماد مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع في الانتخابات.

3- سعت وزارة التخطيط العراقية إلى تهيئة الأطر اللازمة لتنفيذ الأجندة من خلال هيكل مؤسسي يعنى بالتنسيق بين جميع الجهات المعنية في الدولة لدمج أجندة التنمية المستدامة 2030 مع الخطط الوطنية والاستراتيجيات القائمة، وما يزال العمل مستمراً على تحقيق هياكل للشراكات مع جميع الشركاء المتمثلين بالمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام والتواصل الاجتماعي والاكاديميين والجهات الإقليمية المعنية والدولية للتشاور والتنسيق للخروج بأفضل الصيغ للتنفيذ بالموائمة مع وضع البلد والاستفادة من الدعم المقدم لتطوير القدرات ووسائل التنفيذ والاتفاقيات والتكنولوجيا المتاحة.

4- وضع العراق رؤية طويلة المدى ستنفذ ضمن ثلاث خطط تنموية اولها (2018-2022) لتحقيق اجندة التنمية المستدامة بعنوان (العراق 2030) طريق ورؤية الحكومة العراقية لإدارة ومعالجة الأزمة بكل ابعادها في المحافظات. وتتضمن ابرز محاورها: إطلاق استراتيجية لمعالجة وتأهيل السكن العشوائي بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية/إعداد استراتيجية وطنية للتخفيف من الفقر للفترة (2018-2022) تتكامل في سياقها مع خطة التنمية الوطنية للفترة المذكورة واجندة التنمية المستدامة 2030 مؤكدة على مبدأ الشراكة مع جميع الأطراف في برامجها/خطة وطنية لإعادة الأعمار والتنمية في المحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية وتعتبر وثيقة وطنية للسياسات السكانية في العراق/ سياسة حماية الطفولة/ استراتيجية وطنية للشباب (2016-2026)/ استراتيجية للتربية والتعليم (2010-2020)/ برامج للنهوض بالواقع البيئي لاسيما الاهوار بعد ادراجها في لائحة التراث العالمي/ إطلاق العمل بإعداد استراتيجية لتطوير القطاع الخاص الوطني من اجل شراكة فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحول نحو الاقتصاد الحر.

4 - 2 التحديات التي تواجه تنفيذ الأجندة في العراق

يواجه العراق عدد من التحديات القائمة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي في تنفيذ الأجندة أهمها :

- ازمة اقتصادية شديدة ناتجة عن انخفاض أسعار النفط العالمية في إطار اقتصاد وحيد الجانب.
- عدم الاستقرار السياسي والنزاعات التي يشهدها العراق والمنطقة بسبب التطرف والإرهاب والعنف.
- تدني كفاءة الأداء المؤسساتي .
- أزمة النزوح الواسع لأسر المناطق المتأثرة بإرهاب داعش وتداعياته والتي انعكست على البنى التحتية وكافة الخدمات وأدت إلى ارتفاع نسبة الفقر فيها إلى أكثر من 11%.
- مشاكل تلوث بيئي ناتج عن العمليات الأرهابية وآخرها حرق الابار في القيارة.
- مشاكل فنية تتعلق بتوفير البيانات الخاصة بمؤشرات أجندة (عراق2030) اهمها عدم توفر سلاسل زمنية للمؤشرات الاحصائية الخاصة بالأجندة لتعذر تنفيذ المسح بسبب احتلال داعش لعدد من المحافظات عام 2014 مما ادى الى تقادم هذه المؤشرات، علماً ان مؤشرات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها (230) مؤشر في العراق تم تصنيفها ضمن ثلاث مستويات بناءً على المفاهيم والمنهجيات المتفق عليها دولياً حيث بلغ عدد المؤشرات (46) مؤشراً ضمن المستوى الأول و (40) ضمن المستوى الثاني أما المستوى الثالث فأن جميع مؤشراته لا تنطبق مع الواقع العراقي فضلاً عن عدم الاتفاق على المنهجيات لأحتسابها وكذلك عن عدم التأكد من أمكانية توفيرها.

وبالرغم من الجهود العالمية المبذولة والمحاولات الجادة لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف الدول والمجتمعات في العالم، غير انه لا تزال هذه المحاولات غير قادرة إلى حد كبير على تحقيق التنمية المستدامة، ويعود ذلك لعدد من الاسباب والتي ابرزها(راشد، 2019 ، 224-226):

1- الزيادة المطردة بعدد السكان، اذ تشير الاحصائيات الى وجود زيادة كبيرة في عدد السكان اذ يتوقع ان يبلغ عدد السكان في عام 2050 تسعة مليار نسمة وهذا سيزيد من تعقيدات تحقيق التنمية المستدامة.
2- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها وكذلك وجود نقص حاد في الموارد المائية وتلوثها بصورة كبيرة وانخفاض حجم الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية وتدهور حال نوعيتها، والنقص في استخدام الطاقة المتجددة في بعض بلدان العالم.
3- انتشار الفقر المدقع في اغلب دول العالم، اذ يعيش (20 %) من سكان العالم عند دخل اقل من دولار في اليوم الواحد.
4- تلوث مياه الشرب، فهناك حوالي 1.1 مليار شخص لا تتوفر لديهم مياه شرب مأمونة وان المياه الملوثة تتسبب بنحو 10 % من جميع الامراض في الدول النامية .
5- غياب السلام والأمن اللذان يسببان عدم الاستقرار في كثير من دول العالم .

4 - 3 أهم الافاق العراقية في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة(وزارة التخطيط/ادارة التنمية المستدامة، 2022 : 4)

4 - 1:3 إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

ما يزال الفقر بجميع أشكاله يشكل العقبة الأكثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي العراق بلغت نسبة السكان دون خط الفقر الوطني 22.5 % بحسب تقديرات عام 2014، ويسعى العراق إلى تخفيض الفقر من خلال استراتيجياته وذلك من خلال شبكة الحماية الاجتماعية والقروض المدرة للدخل التي تهدف إلى خفض نسبة الفقر بنسبة 75% بنهاية 2030 اذ هدفت استراتيجيته الأولى(2018-2022) لتخفيض الفقر بنسبة 20% للمدة المذكورة.

تبنت استراتيجية التخفيف من الفقر (2018-2022) نحو (29) نشاطاً ضمن خمس محصلات رئيسية اختصت في خلق دخل أعلى ومستدام من العمل / تحسين المستوى الصحي/ نشر وتحسين تعليم الفقراء/ سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات/ حماية اجتماعية فعالة للفقراء. اذ أصدرت الحكومة العراقية عام 2014 قانون رقم 11 الخاص بشمول الفقراء بإعانات شبكة الحماية الاجتماعية بتبني سياسة حماية تعتمد اليات استهداف وفق منهجية دولية فضلاً عن زيادة سقف الاعانة الاجتماعية للأسر الفقيرة بحسب عدد الافراد وربط المبلغ سنوياً بخط الفقر ومعدلات التضخم، بالأضافة لموافقة الحكومة العراقية على تأسيس صندوق اجتماعي للتنمية بدعم فني ومالي من البنك الدولي يهدف للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات المحلية ودعمها وتمكينها من خلال تحسين الحالة المعيشية والوصول الى الخدمات، وسيدعم الصندوق إقامة البنى التحتية على المستوى المجتمعي وتمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ويتضن برنامج الصندوق بناء القدرات لفريق الصندوق والادارات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.

4 -3 :2 القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز التنمية المستدامة تبنت استراتيجية التخفيف من الفقر (2018-2022) مجموعة من البرامج والسياسات التي تهدف إلى القضاء على الجوع وتحسين التغذية وتعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال: تحسين الإنتاجية وتوفير فرص العمل بتحفيز خريجي الكليات والمعاهد الزراعية على إنشاء مشاريع وشركات زراعية/تأسيس جمعيات فلاحية لصغار الفلاحين لتقديم الدعم في الإنتاج والتسويق/ التدريب على استخدام الزراعة والري المستجيبة للتغير المناخي/ إنشاء مشاريع ذات أنشطة متكاملة إنتاجية وخدمية للفقراء في الريف/ إصلاح نظام البطاقة التموينية وربطها بقاعدة بيانات المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية لاستهداف الفقراء وشمولهم بالمواد التموينية المدعومة من الدولة لتأمين غذائهم/ تنفيذ برنامج التغذية المدرسية في المناطق الفقيرة/اقامة حملات توعية على تحسين نوعية الغذاء في المناطق الفقيرة والنائية. وتبنت الحكومة العراقية في خططها أيضاً العديد من البرامج الخاصة بتوفير وتحسين الإنتاج الغذائي بالتعاون مع منظمة الزراعة العالمية (FAO) منها: استخدام بذور جديدة مقاومة للأملاح/ نقل تكنولوجيا الأجنة وإعادة الأصول الجينية للحيوانات/ برامج لتعزيز المياه والأراضي/ برامج لمعالجة تدهور الأراضي وتحسين إدارة المياه والري/الإنذار المبكر الخاص بجانب المياه وإدخال تكنولوجيا جديدة بتوفير المياه/ صيانة الجينات وبرامج الصحة الحيوانية من الأمراض الانتقالية وبرامج في وقاية النباتات/ مشاريع لتحلية المياه في الزراعة.

4 -3:3 ضمان حياة صحية وتعزيز فرص الرفاه لجميع الأعمار

ركزت خطط واستراتيجيات الحكومة في القطاع الصحي على: زيادة نطاق الشمول بالخدمات الصحية وتحسين نوعيتها من خلال توفير المستشفيات والمراكز الصحية الاولية والبيوت الصحية حسب الوصف الوظيفي لكل منها مع تأهيل الكوادر العاملة بها وبناء قدراتهم لتقديم خدمة صحية بمستوى عالي من الكفاءة، فضلاً عن توفير المستلزمات الطبية من اجهزة وملاكات طبية في جميع المحافظات والمناطق النائية/ تبني مشاريع وبرامج لتخفيض معدل وفيات الأمهات والأطفال لاسيما في المناطق الريفية فضلاً عن برامج اخرى تنفذ بشراكات مع المنظمات الدولية المختصة/ برامج للتثقيف بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج التربوية فضلاً عن توفير خدمات تنظيم الأسرة/ استراتيجية للصحة الإنجابية وصحة إلام والطفل التي تهدف إلى تعافي النساء والأطفال صحياً والعيش في بيئة امنة/السعي لوضع بروتوكولات لرعاية حديثي الولادة فضلاً عن المدونة الدولية

لتسويق بدائل حليب الأطفال/انشطة وبرامج في المناطق الفقيرة والنائية في مجال تدريب القابلات المجتمعيات في المناطق الفقيرة على أساليب الولادة الآمنة/ تامين خدمة صحية ايصالية فاعلة(عيادات متنقلة)/توفير الخدمات الصحية للنازحين في مناطق النزوح/ توفير الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين من النزوح/ القيام بحملات توعية صحية شاملة.

4 -4:3 ضمان شامل وعادل لجودة التعليم وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع

تبنى العراق مجموعة استراتيجيات وطنية تسعى لرفع مستوى التعليم وضمان جودته من خلال:

- الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (2010-2020) والتي تسعى لتطوير النظام التربوي في العراق وتضم برامج تهدف الى تحقيق الجودة وتطوير أساليب الامتحانات واستخدام الاختبار والتقييم الالكتروني، فضلاً عن تقوية العلاقة بين منظومة التعليم العالي مع باقي مؤسسات الدولة والتعليم الخاص.
- استراتيجية التخفيف من الفقر (2018-2022) أكدت على بناء وتأهيل وصيانة المدارس في المناطق الفقيرة مع مراعاة خصوصية تعليم البنات في الريف من خلال تخصيص أبنية لمدارس البنات، وإعطاء أولوية في تدريب معلمي ومدرسي المناطق الريفية، بالأضافة لأستحداث وتجهيز مراكز مجتمعية لمحو الأمية وتعليم مهارات الحياة/ فتح أقسام و ورش فنية في مدارس المناطق الفقيرة وتأهيل القائمة منها لاسيما مدارس البنات/ ضمان توفير التعليم الأساسي للأطفال النازحين الفقراء/ برامج موجهة لمحو الأمية في المناطق الفقيرة في الحضر والريف.

4 -5:3 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

نص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة (16) على تكافؤ الفرص لجميع العراقيين على ان تكفل الدولة الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، كما أن التشريعات الوطنية لا تنطوي على أي تمييز بين الجنسين وما تزال القوانين التي تضمن حقوقاً منصفة للمرأة نافذة ومعمول بها، ولعل أهم الانجازات في هذا الهدف هي: إنشاء دائرة لتمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بقرار مجلس الوزراء بالرقم 333 لسنة 2016 تتبنى هذه الدائرة استراتيجية للنهوض بواقع المرأة العراقية وأخرى تعنى بالمرأة الريفية/ تشكيل محكمة التحقيق الخاصة بالنظر بأنتهاكات حقوق الإنسان بما فيها الانتهاكات التي تتعرض لها النساء/ تأسيس شعب للنوع الاجتماعي في الوزارات العراقية كافة/ إنشاء دائرة لرعاية وحماية المرأة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ تشريع قانون مكافحة الاتجار بالبشر يتضمن 8 مواد تمنع الاستغلال للأطفال والنساء /قانون العمل يتضمن فقرات لتجريم التحرش والمعاقبة عليه/ إقرار الكوتا للنساء في قانون الانتخابات البرلمانية، وكذلك مجالس المحافظات/ مصادقة العراق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وعلى اتفاقية حقوق الطفل و اتفاقيات أخرى ذات العلاقة.

4 -6:3 ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

يؤثر ارتفاع درجات الحرارة في العراق على نقص المياه وهو ما يشكل خطراً على حياة المجتمعات البشرية حيث تشكل شحة المياه تهديداً لحياة الكثير من القرى والمناطق النائية فيه. وتشير نتائج المسح البيئي في العراق لسنة 2016 لتناقص كميات استهلاك الماء الصافي (13379) الفم في العام 2015 عن العام 2014 اذ كانت(13890) الفم، وحصة الفرد المجهز للسكان (320) لتر / يوم لسنة 2015 مقارنة ب (370) لتر/ يوم في سنة 2014 وينذر الوضع البيئي في العراق بالقلق من مشكلة المياه العابرة وتحديد نسب الكميات مع الدول المتجاورة. وتتوجه الاستراتيجية العراقية للأمن المائي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال برنامج عمل طويل الأمد للتغلب على التحديات المستقبلية في مجال تنمية وإدارة الموارد المائية المعروفة بمحدوديتها وتباين توزيعها وزيادة المنافسة على استخدامها، فضلاً عن تردي نوعيتها وشحتها بسبب إشكاليات منابع ومجاري نهري دجلة والفرات وروافدهما وخضوعها لسياسات مائية غير منصفة من دول الجوار. وتتولى الحكومة استناداً لنظام صيانة الأنهار والمياه المحمية من التلوث رقم (25) لسنة 1967 ونظام الحفاظ على الموارد المائية رقم (2) لسنة 2001 و عملاً بقانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 بأعمال الرقابة الدورية على نوعية المياه ومراقبة جودتها في المصادر المائية بضوء برنامج رقابي لمسح المصادر في العراق من الأنهار وروافدها وجداولها ابتداءً من دخولها الأراضي العراقية وحتى نقطة المصب بالخليج العربي، وكذلك البحيرات والمصب العام، وتحديد المصادر المسببة لتدهور نوعيتها. وبإطار السعي للوصول الى الإدارة المتكاملة للموارد المائية قامت وزارة الصحة والبيئة بنصب محطات تحسس نائي للمصادر المائية ومحطات المجاري وشبكات الأمطار.

4 - 7:3 ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها وحديثة للجميع

تعد الطاقة من المستلزمات الضرورية للنهوض الاقتصادي وتبلغ النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء 99.1% بحسب مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات الا ان هناك نقص حاد في ساعات التجهيز اذ ان الحاجة اكثر من الطاقة المجهزة ويتم استيراد الكهرباء من دول الجوار بنسبة 65%. ويعتمد في إنتاج الطاقة على الوقود الأحفوري ولا توجد مساهمة تذكر من استخدام الطاقات النظيفة الا ان العراق فتح مؤخراً الاستثمار في الطاقة الشمسية بسعة 1000 ميكا واط وقد تبنت استراتيجية التخفيف من الفقر ضمن نشاطاتها مشروعاً لأستخدام الطاقة الشمسية في المناطق الفقيرة والتي يصعب ايصال الطاقة

الكهربائية اليها، كما أن استراتيجية تطوير القطاع الخاص تسعى إلى تشجيع القطاع الخاص للمساهمة بمشاريع توفير الطاقة، اذ ركزت استراتيجية تطوير القطاع الخاص على المساهمة بمشاريع توفير الطاقة، وركزت الخطط والبرامج الحكومية ضمن هذا الهدف على الآتي: زيادة إنتاج واستخدام الغاز الطبيعي وتقليل الاعتماد على الوقود/ زيادة كفاءة العمليات التشغيلية التي تؤدي الى تقليل استخدام الوقود وبالتالي تقليل الانبعاثات/ وضع خطة لتشييد عدد من محطات تعبئة الوقود العاملة بوقود الغاز البترولي السائل (LPG) الوقود النظيف في بغداد والمحافظات كوقود للمركبات/ تطوير قدرة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للاتصال مع الشبكة الوطنية/ تحويل المحطات الغازية الى محطات الدورة المركبة، والتي هي أكثر التكنولوجيات، الأقل ضرراً على البيئة مقارنة بالوقود الأحفوري والأكثر كفاءة في استهلاك الوقود. أما سيناريو التخفيف فقد اقترح فريق التخفيف ما مجموعه 19 مشروعا للتخفيف من انبعاث غازات الدفيئة وهي تتعلق بمجالات الطاقة الاولية، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة والنفايات والزراعة. وقد قدم العراق وثيقة مساهمته المحددة وطنيا (INDC) إلى سكرتارية الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية متضمنة مشاريع مقترحة من الوزارات ذات العلاقة ومنها وزارة الإسكان مشروع إصدار كودات البناء الأخضر، ومشروع استخدام الطاقة الشمسية في المباني، ومشاريع أخرى تساهم في تنويع مصادر الاقتصاد الأخضر في العراق .

4-3 :8 تعزيز النمو المستدام والاقتصادي الشامل والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل للجميع

بلغ معدل بطالة الشباب بعمر (15-24) بحدود 21.8 % حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق سنة2012، وتبنى العراق برامج متعددة تهدف لتوليد فرص عمل مستدام للشباب مثل:

برامج لتدريب وتأهيل المستفيدين من القروض الصغيرة/تخصيص مبلغ يزيد عن مليار دولار من قبل البنك المركزي العراقي للإقراض في إنشاء مشاريع متوسطة وصغيرة يصل مبلغ القرض فيها الى 50 مليون دينار بفوائد قليلة في قطاعات كل من الصناعة، الزراعة، التجارة، الإسكان والتربية، والصحة والسياحة/ برامج مشاريع ذات أنشطة متكاملة لتشغيل النساء في الريف/ برامج حاضنات الأعمال لتوفير التدريب والتمويل والخدمات لدعم المشاريع الصغيرة و بحسب الميزة النسبية للمنطقة الحضرية/ تحفيز خريجي المعاهد والكليات الزراعية والبيطرية والاعداديات الزراعية على إنشاء مشاريع وشركات زراعية توفر فرص عمل في الريف بالاستفادة من قانون رقم 24 لسنة 2013 / برامج تشغيل كثيفة في سبيل توفير فرص عمل عاجلة للنازحين والعائدين في المحافظات التي عانت من الإرهاب بعد تأهيلهم وتدريبهم بما يضمن عودتهم إلى المجتمع ويشمل ذلك منح لقروض صغيرة/ إطلاق سياسة التشغيل الوطنية/ برامج الصحة والسلامة المهنية.

4 -3: 9 تأهيل البنى التحتية وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار

تسعى الحكومة العراقية في خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات والخطط القطاعية إلى تطوير نظام النقل العام من خلال تحديث خطة النقل الشامل البري ونقل المسافرين وخصخصة نشاط نقل البضائع وتحديث منظومة السكك الحديد وتحديثها ورفع طاقتها التشغيلية/ تعزيز دور الناقل الوطني في النقل الجوي/ دعم القطاع الخاص في النشاط البحري تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية وتحسين خدمات الانترنت. أما في مجال الصناعات التحويلية، يهدف العراق إلى زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي فضلاً عن رفع مستوى مكون التصنيع المحلي في الصناعات التي تمتلك المقومات لذلك، من خلال بناء شراكات مع الشركات العالمية في الصناعات ذات الميزة التنافسية في البلاد.

4 -10:3 الحد من عدم المساواة داخل البلد

امل البرنامج الحكومي من خلال المحور الثاني الارتقاء بالمستوى الخدمي على تقليل الفوارق بين المحافظات وقد اظهر دليل التنمية البشرية لسنة 2014، ان هناك تفاوت بين المحافظات ضمن البلد الواحد، ان ترتيب العراق كان الاقل مقارنة بدول المنطقة مثل تركيا وايران وسوريا ..الخ. سعت الخطط والاستراتيجيات القائمة في أنشطتها ومشاريعها إلى تقليل الفوارق بين الرجال والنساء / المساهمة في النشاط الاقتصادي والوصول إلى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. تبنت الحكومة العراقية سياسة الحماية الاجتماعية تضمن فرص مناسبة للوصول الى الفقراء ودعمهم مالياً وإدماجهم بهدف تحقيق تنمية متوازنة/ فتح مكاتب لرعاية شؤون المهاجرين في الأردن وإيران وتركيا وإصدار قرار 441 الذي يشجع عودة الكفاءات من الخارج/ توقيع اتفاقية مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لإسكان اللاجئين /وضع سياسة وطنية لمعالجة النزوح الناتج من العمليات الإرهابية توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الهجرة العراقية ومفوضية الاتحاد الأوربي حول هجرة العراقيين الى دول الاتحاد الأوربي.

4 -11:3 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

نظرا لشيوع ظاهرة السكن العشوائي وتفاقمها مع احداث التهجير والنزوح، إذ شكل سكان هذه العشوائيات حوالي 12 % من مجموع السكان في العراق، كما ان المساكن العشوائية تشكل حوالي 16% من مجموع المساكن، ويسعى هذا الهدف الى: معالجة مشاكل التجمعات العشوائية من خلال تطبيق الحلول العلمية المنصفة والفعالة والمستدامة/ تعزيز قدرات السلطات المحلية

والمركزية التنسيقية لتطبيق اليات تخفيف الزحف الحضري غير المنضبط والعشوائي. وقد انجزت بحدود 90% من المرحلة التحضيرية. بعد تعرض العراق منذ منتصف عام 2014 لأخطر تهديد لوجوده واستقراره في العصر الحديث من جراء احتلال عصابات الارهاب (داعش) ونزوح قسري لأكثر من اربعة ملايين مواطن اعدت خطة لإعادة الاستقرار والاعمار للمناطق المحررة التي تمثل استجابة شاملة ومحددة وفق الأولويات للضرر الكبير ولكافة القطاعات والمحافظات المتضررة، تمتد لـ10 سنوات قادمة يتطلب تنفيذها ميزانية تتجاوز في تقديرها 100 مليار دولار في إطار خطتين تنمويتين الأولى للسنوات(2018-2022) والثانية للسنوات(2023-2028)، من الموازنة العامة للدولة على مدى سنوات الخطة ويتولى صندوق تمويل الاستقرار الفوري التابع للأمم المتحدة والذي تأسس في(2015)، تنفيذ مشاريع فورية في المناطق المحررة والتي تعرضت البنى التحتية في المحافظات التي خضعت أجزاء منها لسيطرة عصابات داعش الارهابية لخسائر كبيرة الذي يأتي ضمن الهدف 11 و 7 من الأجندة. تضمنت وثيقة الإسكان الوطنية اهدافاً لتأمين السكن للمواطنين وتطوير قطاع الإسكان في العراق والى تطوير القرى التي تعاني من عدم توفر المقومات التنموية فيها بعد توفير قاعدة بيانات متكاملة عنها، بإجراء مسح شامل للقرى في جميع المحافظات، لأختيار القرى المرشحة للتطوير وإنشاء المشاريع التنموية فيها بما يخدم سكانها وسكان القرى المجاورة لها، وكذلك اطلاق استراتيجية للتنمية الحضرية في العراق عام2015 لغرض تحديد البدائل التنموية الحضرية، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للمستوطنات البشرية (الهابيتايت) ضمن برنامج التنمية المحلية، اما المرحلة الثانية المنفذ من قبل UNDP بالتنسيق مع المحافظات والممول من قبل الاتحاد الاوربي والذي يأخذ بنظر الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالاضافة الى تنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية الاقتصادية، وإعادة تأهيل الدور المتضررة من العمليات العسكرية للفقراء بتنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية واطئة الكلفة مع إعطاء أولوية للنازحين العائدين مع منح مالية صغيرة لإعادة الترميم.

4 -12:3 ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

اهم الانجازات ضمن هذا الهدف هو: اعتماد برامج للأرتقاء بحصة الفرد العراقي من الطاقة/ تحسين كفاءة اداء المنظومة الكهربائية وايقاف تدهورها/ تحسين الأداء البيئي لنشاط الكهرباء/ السعي إلى التوسع في تقليل الهدر الغذائي للفرد على مستوى المنتج والمستهلك/ برامج ومشاريع لتوسيع الخدمات/ جمع النفايات وتدويرها لإيصالها إلى جميع المناطق، فبلغت نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات حسب نتائج المسح البيئي في العراق2016 (67.08%) فكانت 88.4 % للحضر و 12% للريف.

4 -13:3 اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغيير المناخ وأثاره

تعد انبعاثات الغازات الدفيئة في العراق منخفضة نسبياً بالمقارنة مع البلدان الأخرى، ولا تشكل سوى جزءاً ضئيلاً من الانبعاثات العالمية الا ان العراق يعد من أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية وتبعاتها التي من أهمها زيادة تكرار وشدة العواصف الغبارية وتناقص الهطول المطري وبالتالي تدني الموارد المائية، وتراجع الغطاء النباتي الذي يؤثر على جودة الهواء وما يليه من انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يتطلب اتخاذ إجراءات تكيف القطاعات كافة وزيادة سرعة استجابتها للتغيرات الحاصلة وفيما يتعلق باستنفاذ طبقة الأوزون فان العراق بلد غير منتج للمواد المستنفذة لطبقة الاوزون ويستوردها اساساً لأستعمالها في قطاع التبريد ومنظومات الإطفاء، وبعد انضمام العراق الى اتفاقية فينا وبروتوكول مونتريال عام 2008 اتخذت إجراءات للحد من استعمال هذه المواد ، وكانت أهم الخطوات هي تشكيل الوحدة الوطنية للأوزون وفريق الخبراء وإعداد البرنامج الوطني وخطة الازالة الشاملة للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتم إصدار البلاغ الوطني الأول للعراق المقدم لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ بتاريخ 15/ 5/ 2017 وقد تضمن السيناريوهات المرجعية (خط الأساس) للقطاعات المختلفة.

4 -14:3 الاستعمال المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة وقع العراق على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالبيئة البحرية كاتفاقية ماربول، وهي اتفاقية موقعة سنة 1973 وتم تعديلها في سنة 1978 متضمنة الحد من إلقاء النفايات والتسرب النفطي وعوادم الاحتراق. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 1983، واتفاقية التعاون والاستجابة والاستعداد في حالات التلوث بالزيت، وبروتوكول الاستعداد والاستجابة والتعاون في حوادث التلوث بالمواد الضارة والسامة لعام 2000، وتحسين نوعية مخرجات محطات معالجة الصرف الصحي المطروحة في الانهار والنوعية البيئية المستمرة للسكان وتطبيق قوانين المحافظة على البيئة والتعاون مع المنظمات الدولية والدول المجاورة ذات الخبرة في إنشاء المحميات البحرية والإدارة الفعالة لها وتوفير أكبر قدر من الحماية الممكنة عمليا للأنواع المهاجرة من الأحياء والحد من الصيد العرضي للطيور البحرية والثدييات البحرية وامور اخرى تسهم في رفع كثير من الضغوط التي تعاني منها البيئة البحرية والساحلية العراقية. بالاضافة الى ان للثروة السمكية أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية في العراق فقد قدر إنتاج الأسماك الكلي في العراق(46246)طن لسنة 2015 بانخفاض مقداره(44.9)عن سنة 2013 اذ كان الإنتاج (110482) طن ويوجد في العراق قرابة (96) نوعاً من الأسماك نوعان منها مهددة حسب تصنيف (IUCN) .

4 -15:3 حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية (البينية) الأرضية وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي

يشكل التدهور في مساحات الاراضي وخسارة المساحات الصالحة للزراعة منها على مستوى العالم احتمالية كبيرة للتعرض للجفاف والتصحر بمرور الزمن وما ينتج عنه من نقص بالغذاء وفي العراق بلغت الأراضي الصالحة للزراعة لسنة 2015 (52.5) مليون دونم والاراضي المستغلة (6.9) مليون دونم عدا محافظات نينوى الانبار وواسط ومساحة الأراضي الصحراوية (7.51) مليون دونم والمهددة بالتصحر (4.1) مليون دونم مما يهدد الأمن الإنساني ويدق ناقوس الخطر بمستقبل يحمل معه مفاجأت وتحديات كبيرة . وقد اتخذ العراق سلسلة من الاجراءات تدخل ضمن هذا الهدف مثل: الانضمام إلى اتفاقية التنوع البيولوجي التنفيذية في العراق (2015-2020)/ في عام 2014 تم ادراج موقع الاهوار بلاد ما بين النهرين على لائحة التراث العالمي خلال الدورة الأربعين للجنة التراث العالمي مما يعزز التنوع البيولوجي في بلاد ما بين النهرين في اهوار الحويزة، شرق وغرب الحمار والاهوار الوسطى، جنباً إلى جنب مع المواقع الأثرية اور، الوركاء و أريدو/صادق العراق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر عام 2009 و قد اصدر العراق برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر بدعم فني من قبل المنظمات الدولية و يهدف هذا البرنامج الى: اعادة تأهيل النظم البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من تدهورها/ مشاريع تنفيذية لمكافحة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية في مناطق الحزام الشرقي والغربي ومناطق السهل الرسوبي/ البرنامج الوطني لمكافحة العواصف الرملية والغبارية في العراق (2015-2020) وبمشاركة المنظمات الدولية الذي يهدف الى تعرف طبيعة هذه الظاهرة واسباب نشوئها واهم المناطق المصدرة لها.

القيام بأعمال تبطين للقنوات لتقليل ضائعات النقل، فضلاً عن تأسيس ونشر جمعيات مستخدمي المياه بمشاركة المستفيدين في ادارة وتشغيل مشاريع الري والبزل/ موقع العراق مذكرة تفاهم في مجال المياه مع إيران للقيام بدراسة الانهار المشتركة وتحديد مصادر التلوث .

4 -16:3 تعزيز فرص بناء مجتمعات سلمية وشاملة للتنمية المستدامة وتوفير وصول العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة على جميع المستويات (الحكم الرشيد)

شهد العراق بسبب الازمات المتواصلة ارتفاعاً في معدلات العنف وتعرضت جميع الشرائح لا سيما المرأة والأطفال إلى أشكال مختلفة من العنف وقد اقرت عدد من التشريعات والاستراتيجيات بهذا الهدف ومن ابرزها: التأكيد على حكم القانون للحد من الممارسات التقليدية المولدة للعنف والتي ترتكب وتنتهك حقوق الانسان من خلال تطبيق القوانين بحق مرتكبي هذه الجرائم ومسائلتهم قانونياً/ إنشاء هيئة خاصة لرعاية الطفولة وإقرار سياسة لحماية الطفولة في العراق من كافة أنواع العنف الذي يرتكب بحقهم/ إقرار قانون البغاء الذي يجرم الاستغلال الجنسي للصغار وخاصة الفتيات الصغيرات/ إنشاء مديريات لحماية الاسرة والطفل من العنف الأسري في وزارة الداخلية/ اعتماد سياسات برامج تعزز الامن الإنساني وتقوي حكم القانون منها/ سياسة حماية الطفل بالأضافة لبرامج اصلاح الاحداث/ برامج دمج ذوي الإعاقة/ برامج دعم النازحين داخلياً /برامج دعم الأقليات التي تتعرض للانتهاك.

4 -17:3 تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

يشكل الالتزام بمبدأ الشراكة تحت مظلة الأمم المتحدة الحجر الاساس لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وغاياتها وسعى العراق بظل ظروف الأزمة الاقتصادية، بالأضافة لتعرض مناطق كثيرة للإرهاب والعنف لتنفيذ الخطط والبرامج المشار اليها في هذه الورقة بهدف الحصول على الدعم الدولي للوصول لغايات واهداف التنمية المستدامة، بالأضافة لعقد الشراكات مع منظمات المجتمع المدني لتوعية المواطنين. والشكل(1) يوضح الاهداف(17) للتنمية المستدامة.

الشكل(1) اهداف التنمية المستدامة

4 -4 الاطار المؤسسي للتنمية المستدامة في العراق

تبنى العراق اهداف التنمية المستدامة منذ اعلانها عام 2015 من قبل الامم المتحدة والتي سعى الى تحقيقها ضمن اطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 اذ واصل تنفيذ ومتابعة هذه الاجندة عن طريق التقارير والاجتماعات والندوات والورش

والمؤتمرات من اجل نشر الوعي والتثقيف بأهداف التنمية المستدامة، وانجز تقارير طوعية في عامي 2019 و 2021، وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في انجازها إلا انها لازلت كحال خطط التنمية الوطنية تجد صعوبة في التطبيق على ارض الواقع وذلك بسبب التحديات الكبيرة والمتعددة التي تواجه العراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وذلك لوجود تباين بين الطموح الذي يجري السعي للوصول اليه وبين الواقع الذي ليس له ركيزة أو بنية تحتية تنموية تساعد على التقدم نحو الافضل. ويتم ادارة برنامج اهداف التنمية المستدامة بالعراق عن طريق وزارة التخطيط ووزارات ومؤسسات الدولة الأخرى، اذ تم تأسيس خلية المتابعة واللجنة الوطنية للتنمية المستدامة واللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في المحافظات، ويوضح الشكل(2) الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في العراق .

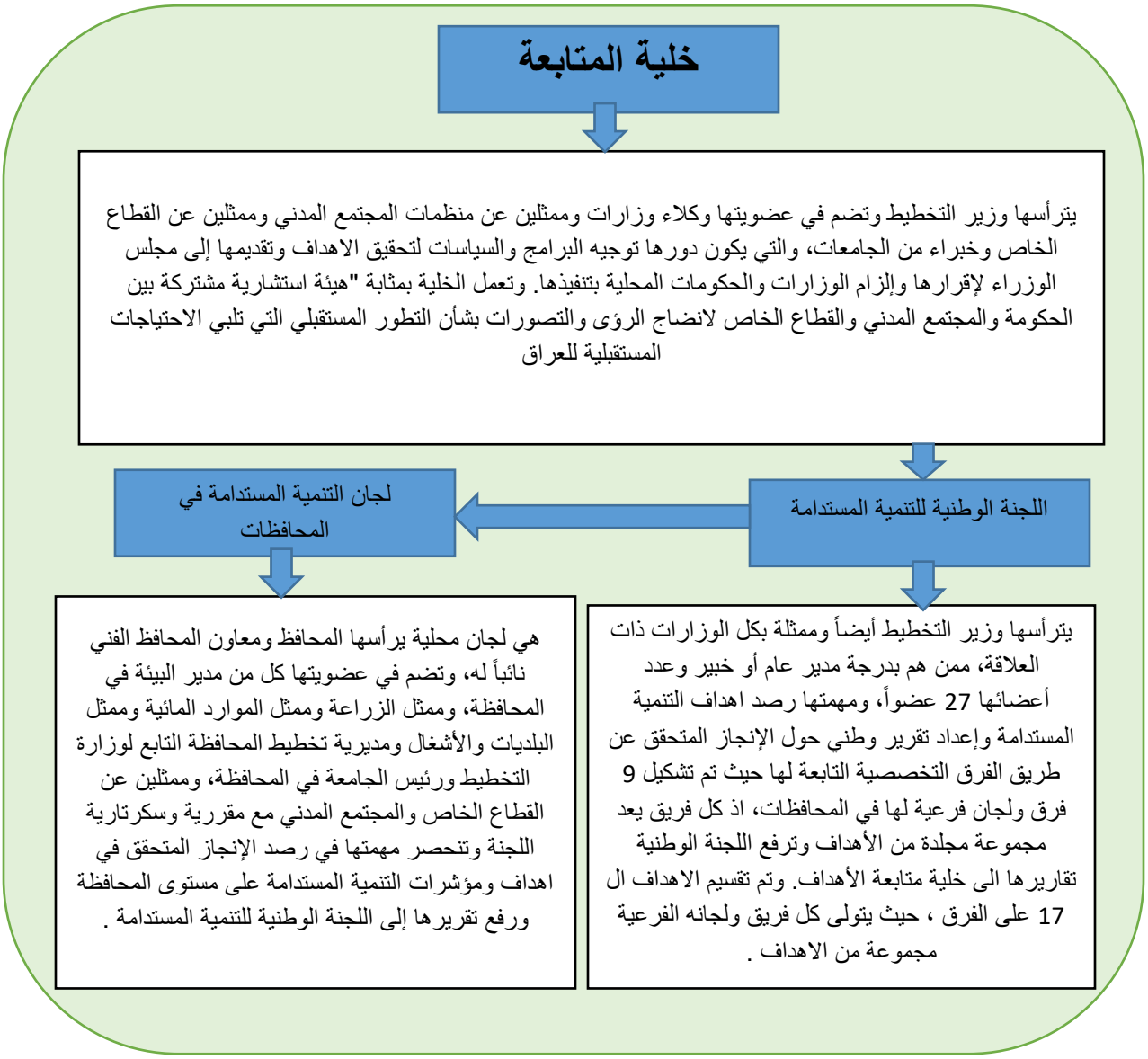

الشكل(2) متابعة وتنفيذ اجندة 2030 في العراق

المصدر: (وزارة التخطيط ، 2019: 24)،(وزارة التخطيط ، 2017: 2)

ومنذ تبني أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يعمل الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع كافة الوزارات والجهات ذات العلاقة بالعملية التنموية لأجل رصد اتجاه سير المؤشرات والعمل بتحقيق الغايات ودمجها ضمن الخطط والاستراتيجيات الوطنية(وزارة التخطيط/ادارة التنمية المستدامة، 2017 :2) .

مثال على القياس حسب الهدف المؤشر 6.1.1: نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة وفقًا لتقرير منظمة الصحة العالمية واليونيسف (JMP) لعام 2023، بلغ عدد الأشخاص الذين يحصلون على مياه شرب مُدارة بأمان في عام 2022 حوالي 73% من سكان العالم(World Health Organization (WHO) & UNICEF Joint Monitoring Programme (JMP) for Water Supply, Sanitation and Hygiene – 2023 update (https://washdata.org). كذلك المؤشر 4.1.1: نسبة الأطفال/الشباب في الصفين الثاني/الثالث، وفي نهاية المرحلة الابتدائية، وفي نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من الكفاءة في (أ) القراءة، و(ب) الرياضيات، حسب الجنس. في البلدان منخفضة الدخل، يُقدّر أن حوالي 70% من الأطفال في سن 10 سنوات غير قادرين على قراءة وفهم نص بسيط (ما يُعرف بـ"فقر التعلم").(البنك الدولي ومنظمة اليونسكو – تقرير فقر التعلم 2022)(https://www.worldbank.org/en/topic/education/brief/learning-poverty)

فيما يلي جدول مختصر مثال على القياس حسب الهدف

الجدول (1) مثال على القياس حسب الهدف

ت	الهدف	المؤشر الأساسي	المصدر المقترح	طريقة القياس
1	الهدف 1 (الفقر)	نسبة السكان تحت خط الفقر	الجهاز المركزي للإحصاء +World Bank	تحليل سلاسل زمنية
2	الهدف 3 (الصحة)	معدل وفيات الأمهات / وفيات الأطفال دون 5 سنوات	وزارة الصحة WHO + +	مقارنة بالمعدلات الإقليمية
3	الهدف 6 (المياه)	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة	وزارة الموارد المائية	مقاربة مكانية حسب المحافظات
4	الهدف 8 (العمل)	معدل البطالة + نمو الناتج المحلي	وزارة التخطيط+ IMF	تحليل اقتصادي
5	الهدف 16 (السلام والحوكمة)	نسبة الشعور بالأمان + فعالية المؤسسات	استبيانات + تقارير نزاهة	منهج نوعي وكمي مشترك

المصدر: من اعداد الباحثين بالأعتماد على المصادر اعلاه

5 - المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

5 -1 الاستنتاجات

1- لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة الا بتحقيق تنمية شاملة بمختلف الابعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية .
2- ان عملية التخطيط التنموي في العراق، بما فيها خطط التنمية الوطنية وخطة اهداف التنمية المستدامة والاستراتيجيات والسياسات الوطنية، أصبحت تواجه ضعفاً مؤسسياً ناتجاً بالأساس عن عدم الالزام القانوني، مما أضعف من قدرة المؤسسات المعنية بالتخطيط في تحقيق الأهداف التي رسمتها، ومنها عدم القدرة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
3- عدم التبني للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي لا تتوفر متطلبات تحققها أو نجاحها في العراق، على الأقل في هذه المرحلة الزمنية، بالرغم من تبنيها من قبل الأمم المتحدة، فمفهوم التنمية المستدامة لم يكن نابع من أوضاع او ظروف البلدان النامية ومنها العراق، بل أساسه المشاكل البيئية التي عانت منها الدول المتقدمة اقتصادياً.
4- ان الوضع في العراق ليس على المسار المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بظل التحديات القائمة، لأن تركز الثروة في قطاع أو فئات محددة سيزيد من اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء، ويبقى الحديث عن تحقيق اهداف تنمية اقتصادية مستدامة هو ادب ثقافي تسوقه البلدان المتقدمة وتستهلكه البلدان النامية والفقيرة، فالعراق يحتل المرتبة123 من بين189 دولة بمؤشر التنمية البشرية لعام 2020.
5- أن هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله بعيد التحقق، بعد أن بلغت نسبة الفقر في العراق اكثر من 30 % من السكان، أي ما يعادل 12.2 مليون نسمة . لذلك يتطلب الأمر أن يتحول هيكل الاقتصاد العراقي نحو نمط التصنيع والانتاج اذ ان بقاء الوضع كما هو عليه سيزيد من الفقر والجوع.
6- في ظل جائحة كورونا وبعد أن بلغ عند الاصابات في العراق اكثر من 2 مليون شخص، وعدد الوفيات أكثر من 23 ألف شخص لغاية شهر تشرين الأول 2021 ، اصبح هدف التنمية المستدامة الذي يسعى نحو الصحة الجيدة يواجه تحدي كبير في ظل النقص الكبير في المؤسسات والكوادر الصحية .
7- قد يكون هدف التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم الاكثر تأثراً في ظل الجائحة والتراكمات السابقة المتمثلة في نقص الابنية المدرسية ونقص الكوادر التعليمية والتدريسية، حتى في ظل اللجوء الى التعليم الالكتروني عن بعد، فقد اضطر الكثير من التلاميذ والطلبة الى الانقطاع عن مدارسهم وجامعاتهم.
8- ان هدف مدن ومجتمعات محلية مستدامة غير متوفرة، فهناك زيادة متواصلة في معدلات نمو السكان السنوية لا تقل عن 2.8% ، ونقص كبير في الوحدات السكنية التي يبلغ عددها تقريبا 3.6 ملايين وحدة وانتشار العشوائيات، فضلاً

على انخفاض مساهمة قطاع السكن الى 8% تقريباً، مما يتطلب الدعم التمويلي الميسر لهذا القطاع بالرغم من مبادرات البنك المركزي والمصارف.

5 -2 التوصيات

1- ان البيئة العراقية، من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية والاقليمية والدولية ، غير مؤهلة في الوقت الحاضر وحتى في المستقبل المنظور لإنجاز وتحقيق اهداف التنمية المستدامة وفق متطلباتها في ظل التحديات القائمة وعدم توفر شروط تحقق تنمية اقتصادية تقليدية، بالرغم من الجهود التي تبذل ضمن هذا الاطار، وذلك لضعف الادارة والارادة الاقتصادية في تحقيق اصلاح اقتصادي حقيقي على ارض الواقع.
2- ان المنظومة الاقتصادية العالمية قد تكون عاملاً في عدم امكانية التقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة لعام 2030، في مجالات متنوعة مثل الأمن الغذائي وتغير الصناعة والتجارة، وكذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعرفة وغيرها من العوامل .
3- يجب التركيز على دور التعليم والتعلم اذ ان ضعف منظومة التعليم ومحدودية الاستثمار في البحث والتطوير جميعها من المشاكل التي تقف حائلاً دون التصدي للتحديات التنموية وتحقيق التطور.
4- ضرورة الأصلاح الشامل للأطر القانونية، ومعالجة القوانين والمؤسسات الاجتماعية، اذ ان الفساد يمثل الكلفة المضافة التي يدفع ثمنها الاقتصاد الوطني والتي تتراوح بين 20-30% من كلفة التنفيذ سواء في التجهيز الحكومي او قطاع المقاولات.
5- التأكيد على اصلاح قطاع الانتاج في العراق، وتنفيذ سياسة استيرادية سليمة، لأن الانماط الاستهلاكية والانتاجية في العراق هما نتاج للأختلال الهيكلي الكبير فيه، والذي استنزف معظم موارده النقدية عن طريق الاستيرادات.
6- يجب اعادة هيكلة الاقتصاد نحو التصنيع والانتاج وخاصة الصناعات التحويلية ذات الارتباطات الامامية والخلفية المتعددة، وذلك في ظل انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية كنسبة الناتج المحلي الاجمالي الى 2% تقريباً، يجعل من تحقيق هدف الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية أمر غير سهل .
7- ضرورة وجود اطار سياسة اقتصادية كلية وليس برامج صغيرة ومؤقتة، عن طريق تأمين فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي لانهما نقاط الارتكاز في السعي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، لأن البحث عن فرص العمل نادرة في العراق وفي ظل معدلات البطالة المرتفعة (أكثر من 19%) ، سيكون مفهوم العمل اللائق والسعي الى تحقيقه ايضاً خارج المدى المنظور.

References

1- البنك الدولي ومنظمة اليونسكو – تقرير فقر التعلم 2022.
2- وزارة التخطيط/ادارة التنمية المستدامة، 2017.
3- وزارة التخطيط/ادارة التنمية المستدامة، 2022.
4- الجبوري، فؤاد فرحان حسين، 2021، قياس وتحليل اثر الابتكار في التنمية المستدامة لدول مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل.
5- الصقال، احمد هاشم، 2014، متطلبات التنمية المستدامة في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك مع كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة العراقية.
6- الطائي، عباس فاضل عبيد ، 2019، الطاقة الخضراء وسيلة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، جامعة القادسية ، المجلد 22، العدد 2، العراق.
7- الطاهر، قادري محمد، 2013 ، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.
8- بدوي، محمد عباس والبلتاجي، يسرى محمد، 2012، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر.
9- راشد، زينه عبد المحسن، 2019، تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، مجلة اشراقات تنموية، الجامعة المستنصرية، المجلد 4، العدد 20، العراق.
10- كافي، مصطفى يوسف، 2017، التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
11- غنيم، عثمان محمد و ابو زنط، ماجدة، 2010، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
12- لطيف، باسم فاضل وعواد، مروة احمد، 2019 ، دراسة اقتصادية وقياسية للعوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية المستدامة في القطاع الزراعي في العراق للمدة (1990-2017) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15 ، العدد 48 ، جامعة تكريت.
13- مناتي، عدنان ومجيد، ليلى ناجي، 2017 ، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة البعد الاقتصادي مع إشارة خاصة للعراق، العدد52، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق.
14- مجيد ، محمد علي حميد وناظم، علاء حسين ، 2019 ، امكانية التحول من الطاقة الناضبة الى الطاقة المتجددة وتأثيرها على التنمية المستدامة في العراق، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، المجلد 15 ، العدد 4.

15- Eun, Mi Jung, 2018, Children's Environmental Health Indicators in Context of the Sustainable Development Goals for Small Island Developing States, International Journal of Environmental Research and Public Health.
16- George, Halkos, 2018, Environment and Sustainable Development, Department of Economics, University of Thessaly, MPRA Paper No. 86490 .
17- Hongbo, Wu. 2016, The Sustainable Development Goals Repor United Nations- New York.
18- Klarin, Tomislav, 2018, The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 21 No. 1 .
19- Longyu, Shi, 2019, The Evolution of Sustainable Development Theory: Types, Goals, and Research Prospects, www.mdpi.com/journal/sustainability .
20- Lucas, J. D. Riestra, 2018, Las Dimensiones del Desarrollo Sostenible como Paradigma para la Construcción de las Políticas Públicas en Venezuela, Revista Tekhne, Vol. 21, No.1 .
21- Moon, Ban Ki, 2016, The Sustainable Development Goals Report United Nations - New York .
22- Ngonde, Nicholas, 2018, The impact of poverty alleviation on sustainable development in South Africa and Uganda, Nelson Mandela Metropolitan University.
23- Tomislav, K., 2018, The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues Zagreb International review of Economics & Business, Vol. 21, No.1 .
24- World Health Organization (WHO) & UNICEF Joint Monitoring Programme (JMP) for Water Supply, Sanitation and Hygiene – 2023 update https://washdata.org